المدد المدد

بمحضر الجلسة الثالثة للدورة الاءتيادية الاولىللجلس التشريعي الاردني الثاني

« وقريّ القانون كما هو منشور في العدد ٢٨٩ من الجر يدة الرسميه » عادل بكالعظمه :لاجل معرفة مدى هذا القانون على الميزانية العامة نطلب من الدائرة التي اقترحت وضم هذا الذيل ان ترسل الى المجلس جدولا يجتوي على عددالما دين والوعاظ والمبشرين المراد استثنائهم من ضريبة التمتع · فإذا كازبامكان احد اعضاء الحكومة الادلاء بملومات كافية حول هذا الموضوعفيمكننا بعد الاطلاع عليها ان نحيل المشروع الى اللجنة المختصة و مكس ذلك ارى از، يو عجل البحث فيه الى جلسة اخرى

شكري بك : لم يكن لدى الدائرة المختصة ايالمالية اي احصاء دقيق يتعلق بعدد المعلمين والدرسينوالوعاظ والمبشرين المذكورين في المشروع الذي نحن بصدد: غيران الفروض ان عددهم قليل في شرق الاردن وان تأثير هذا المشروع سبكون ضئيلا جداً على وارداتنا من ضريبة النمتع · اني مع تقدير حسن النية والاخلاص في اللحرظات التي ابديت احب ان اوضح الاعضاء الكرام ظروف هذا المشروع العلمي بانه كابا ذكرت الامور على حقائقهاكان ذلكادعي لحسنالنظر وايسر لابداء الرأي الصحيح. نستند المالية في المطالبة بضريبة التمتع الى المـــادة الاولى من قانون هذه الضريبة ونصالمادة للذكورة:

« هوان كل من اشتغل بتجارة او صناعة اوحرفة شخصًا كانامشركَ بكون مكافًّا بتأدية ضر يبة التمتع بالقدار الذي نص عليه القانون » ·

لقد استفسر من المالية عما اذا كانتهذه المادة نقضي باستيفاء ضريبة التمتع من اولئك الاشخاس الذين بمارسون الامور الدينية وعاظاً ومدرسين كانوا ام مبشرين · فعرضنا اوضاع هو ُلاءِ على حكم القانون فلم نسطع لعدم وجود الصــارحة ان نحكم بان عملهم بمكن ان يكون من قبيل التجارة او الصنعة بالمعنى الذي اراده الشارع .

ثم رجعنا الى المعاملات التي كانت تجري في الحكومة العثمانية فلم نجدفيها ما يتعلق بالوعاظ والمعلمين والمبشرين ما يفيد انهم كانوا يكلفون بهذه الضريبة يؤمئذ

ولما كان الوء ظوالتدريس والتبشير لا يجرج عن التعلم والارشاد وكانت وارد هذا النوع من الناس زهيدة للغاية على الغالب رأينــا مع عدم وجود النص على النكليف بضريبة التمتع أن نحصل على نص قانون بالاستثناء بغيــة ازالة التردد الذي اشرت اليه وهذا كل مافي الامر فأذا لم نكن هذه الملحرظات مقنعة للمجلس الموقر فان الدائرة المالية بمكنها ان تتوسل للحصول على عدادا المدرسين والوعاظ والمشرين في شرق الاردنوان نتقدم بهذا الاحصاء الى المحلس الموقر للنظر فيه

افتتحت الجلسة الشالثة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٦٠-١١-١٩٣١ المصادف يوم الاثنين برئاسة عطوفة وكبل الرئيس بحضورا كثرية قانونية ولم بتغيب عن الجلسة سوى صالح باشا العوران وحمد باشا بن جازي ومحمد باشا السعد ·

و كيل الرئيس : افتنح الجلسة فليقرأ الضبط السابق ·

شكرى بك : قبل ان نبدأ بالعمل يجب علينا انتخاب مساعدي الرئيس والسكرتير وكيل الرئيس: بمقتضى المادة الرابعة من النظام الداخلي للمجلس التشريعي يترتب علينا انتخاب مساعدي الرئيس والسكر تيرحيث ان الذين كانواانتخبو اسابقاً قدانتهت دررتهم لان النظام الذكور بنص على ان المدة تمتد شهراً ونصف الشهر · و بعد ان وزعت اوراق الاقتراع وصنفت فظهرتالنتيجة كما يأتي :

١ – سعيد بك المفتى ٢ - ادبب بك الكايد

مساعدي السكرتير:

١ – قاسم بك الهنداوي

٢ - حسين بك اليوسف

وكيل الرئيس: في الجلسة الماضية لم تعين مواضيع جلسة اليوم بل وزعت نسيخ المشار يع فقط فانبدأ الآن بقرائتها حسب ترتب نشرها في الجريدة الرسمية . فليقرأ مشروع ذبل التمتع مع الإسباب الوجبة

- الاسباب الموجبة -

ان القصد من اضافة هذا الديل الى قانون التمتع هو استثناء المعلمين من ضريبة التمتع وبهذه الوسيلة العمل لنشر المعارف وقد شمل الاستثناء للمدرسين والوعاظ والمشرين ايضا بالنظر لأن

سلطي باشا الابراهيم: أن الحكومات المحاورة كسورياوغيرهاتضع في ميزانياتها باسم مساعدة الممدارس الطائفية محصصات توزعها بحسب درجات هذه المعاهد ولما كانت ميزانية حكومتنا لا تساعد على تخصيص هذه المساعدة قد رأت ان تعفيهم من ضريبة التمتع وبما أن المدارس الطائفية هي سائرة حسب برنامج المعارف لذلك اطاب من زملائي الموافقة على هذا التعديل

عادل بك : لما كانت المادة الثالثة من المشروع الذي نحن بصدده تنص على انه يطبق اعتباراً من اول نيسان سنة ١٩٣٠ يخيل الينا ان دائرة المالية كانت على علممن مقدار وعدد المراد استثنائهم واذا لم يكن كذلك لما نص في هـذاالقانون على انه يطبق قبل سنتين من تاريخ وضعه وحيث انه لابد من معرفة مقدار هو لام الاشخاص المراد استثنائهم ومدى تأثير اهذا القانون على الميزائية العامة ارى ان تقوم دائرة المالية بترتيب احصاء كاف في هـذاا لموضوع لنتمكن من النظر فيه ٠

شكري بك : ذكرت الان ان قانون التمتع لا ينص صراحة على تكليف هو لاء الاشخاص اي الوعاظ والمدرسين والمبشرين وذكرت انهم لم يكلفوا قبلا بدفع هذه الضريبة زمن الحكومة العثمانية وانالتأثير سيكون ضئيلا في واردات الحكومة اذا اقر المجلس الموقر اعفاءهم من ضر ببة التمتع أما فيا يتعلق في المسادة الثالثة فان المالية لا تريد تطبيق القانون الا اعتباراً من تاريخ نشره كبقبة القوانين الاخرى لذلك لابأس من تعديل هذة المسادة على الاساس الذي ذكرته الان .

اديب بك الكايد : عند حصول التردد (فيما اذا كان هو الا "الاشخاص المراد استثنائهم يجب ان يكافوا بضر ببة التمتع ام لا)ارى احالة المادة المذكورة على لجنة تفسيرالقوانين لترى رأيها فيها سعيد بك المفتى : انا افول بدورى طالما ان المقصد في وضع ذيل هذاالقانون هو اعفاء ولو يخض الناس وليس فرض ضر ببة جديدة مما بو دي الى انتعاش هو الا الاشخاص المبحوث عنهم ادى من الواجب ان يجال هذا المشروع على اللجنة المختصة لترى رأيها في شأن المادة الثالثة .

عوده بك - تفضل احد الزملاء سلطي باشا الابراهيم ان الحكومات المجاورة تقدم المساعدات اللازمة للمدارس الحصوصية حبافي نشر التعليم بين الطبقات و بما ان بلاد الامارة احرى بنشر وتوسيع المعارف الابتدائية بين افرادالشعب فارى من الضروري تشجيع انفاذ هذا المشروع واحالته على اللجنة المختصة طالما لايمكن ان تسمح موارد الميزانية بوضع مبائع تخصص لنشر العلم بين النشء الجديد في اللدراس غير الاميرية و فالاستاذ الذي يكرس حياته لتعليم التلاميذ من حد بني السنوم الميساعد م الحظ باقتباس العلم والمعرفة في صغرهم والذي يتناول راتبه من اولياء اولئك الاطفال وغير الاطفال. الحظ باقتباس العلم والمعرفة في صغرهم والذي يتناول راتبه من اولياء اولئك الاطفال وغير الاطفال.

شكري بن – اريد ان ابدي ملحوظاتي على رأي ادبب بك في موضوع انه كان يجب ان تحال القضية على بانة نفسير القوانين ، ان الرجوع الى هذه الواسطة انما بكون عند وجود النص الغامض او الاشكال في التعبير وليس في قانون التمتع شي من هذا القبيل لذلك لم نفكر في مراجعة الدبوان الخاص بتفسير القوانين ولما كنت قد درست هذا المشروع درساً دقيقاً فأني لا اجد هنالك مانعاً من قبول احالته على اللجنة المالية التي ستدرسه درساً دقيقاً وتقدمه الى مجلسكم الموقر .

عادل بك - بحث بعض الزملاء عن قضية مساعدة المدارس الاهلية بقصد لعميم المعارف الني ارى ان انيان هذه المطالمة في صدد البحث عن هذا القانون غير واردة لان الضريبة من الضرائب المباشرة « اي من الضرائب التي توضع مباشرة على المكلف » و يلزم بها الشخص الذي يمتهن مهنته يكسب من ورائها معيشة الهذافان رفع هذه الضريبة عن عاتق المعلمين لاتو " ثر على ادارة المدارس الاهاية ولا على تأخير نشر و تعميم التعليم فيها كما نتوهم .

قلت في كلامي قبل حين اننانرغبان نعلم عددهو الاشخاص المراد استثنائهم لنتبين مدى قلت في كلامي قبل حين اننانرغبان نعلم عددهو الاشخاص المراد استثنائهم لنتبين مدى تأثير هذ الذيل على ميزانية الحكومة التي هي في ضائقة شديدة واحتياج عظيم الى المال لهذا اكرر طلبي في عمل احصاء تام عن عدد هو الاء المراد استثنائهم و بعدئذ يرى المجلس الموةر رأيه طلبي في عمل احصاء تام عن عدد هو الاء المراد استثنائهم و بعدئذ يرى المجلس الموةر رأيه

شكري بك - لقد نضج البحث فاقترح احالة مشروع ذيل قانون التمتع على اللجنة المالية وكيل الرئيس - اريد ان اوضح الى المجلس الموقر انه لو احيل هذا المشروع الى اللجنة المالية يمكنها ان ندرس النقاط التي ابداها حضرة الزميل عادل بك وتكون بذلك قد حصلت الغاية التي اقترح من اجلها التأجيل واذا كان القصد من الاصرار على طلب التأجيلهو الظن بانسه يجب ان يبت من الان في امر الحاجة الى اصدار القانون او عدمه حتى لا بضطر المجلس الى قبوله بعدوروده من اللجنة فانني اذكر حضراتكم بان النظام الدخلي يجيز رفض القانون عند قرائته بجموعه بعد تدقيقه مادة فادة و ولهذا ارى ان يجال القانون الى اللجنة المالية لتقوم بتدقيقه و تعديله بالشكل الموافق و بعد ثذ فقف منها على نتائج درسها و النقاط التي ابداها الزميل و بذلك نكون قد راعينا ملحوظاته ولم نضع هذا .

ووي عادل بك - انا غير قانع · ارجو وضع اقتراحي بالرأي حبث انحوالته الى اللجنة المختصة بعد عادل بك - انا غير قانع · ارجو وضع اقتراحي بالرأي حبث انحوالته الى اللجنة المختصة بعد قيوله مبدئيا ·

و كيل الرئيس – القانون مفيد وغير مضر وحاجة البلاد للمدارس معلومة والحزينة صرحت. يلسان مديرها ان الـتاثير الذي سيقع ضئيل جدًا وان احالته الى اللجنة المختصة لاتمنع النظر بملحوظات.

وبما ان ذلك يتطلب وضع قانون خاص بمنع الاتجار بالكحول و بيعها الامن قبل تأجر يرخص له بذلك وبحدد القانون المذكور الكمية التي يجوز لاي فرد من الجمهور ان بجوز عليها دفعة واحدة واتماما للغاية المتوخاة من ذلك فقد وضع هذا القانون ·

« وقرى القانون كما هو منشور في العدد ٣٠٠ من الجريدة الرسمية » .

و كبل الرئيس – فمن بوافق على احالةالمشروع المذكور الى اللجنة المالية فليرفع يده · فوافق المجلس على احالته الى اللجنة المالية ·

وكيل الرئيس – فليقرأ مشروع قانون احصاء التبغ والاسباب الموجبة له

- الاسباب الموجبة -

ان الغرض من هذا المشروع هو تمكين دائرة الجمارك والمكوس من الحصول على احصاآت موثوقة لملاحظة تأثير رسوم المكوس ·

قد حاولت دائرة الجمارك والمسكوس في السنتين الاخيرتين الحصول على هذه المعلومات بدون من قانون خاص ولسكن كانت النتيجة غير مرضية وغير موثوق بها تماماً ·

« وقرىء القانون كما هو منشور في العدد ٣٠٧ من الجر بدة الرسمية »

عادل بك – يرئل من الاسباب الموجبة ان ادارة الجمارك تقصد من وضع هذا القانون احصاء مقدار النبغ الذي يزرع في هذه البلاد وعندي ان هذه الوظيفة هي من خصائص الدائرة المذكورة ولا يجوز وضعها على عائق الاهاين حيث ان دائرة الجمارك يوجد لديها كمية وافرة من الموظفين فحدا عليهم الا القيام بالاحصاء اللازم المطلوب من زراع النبخ والمختارين وشيوخ العشائر

ثم اني اوجه نظر المجلس العالمي الله ان اكثرية البلاد الساحقة لاتقرأ ولاتكتب ولا يتصل بهم بمايس من قوانين وانظمة تفرض عليهم واجبات وغرامات عند القصور في اداء تلك انواجبات ولله من أنه ان محدث المشكلات التي ولذلك ارى ان مشروع هذا القانون هوغير ضروري للبلاد لائه من شأنه ان محدث المشكلات التي نحن بغني عنها ويحمل البلاد تكاليف غير قادرة على القيام بها

سعيد بك – لقد بين الزميل عادل بك المحاذير العديدة التي تواجه الاهلين من جراء تطبيق هذا القانون فيما لو صودق عليه واعتقد ان الموما اليه قد اشبع الموضوع بحثًا و تدقيقًا غير اني الفت نظر المحلس الموقر بان هذا القانون قدرفض من المحلس السابق ولم يقبل به فبالاحرى ان لايقدم على قبوله محاسكم الموقر الذي لا ينوي الاكل خير للبلاد والعمل لمنفعتها ولفائدتها قبوله محاسكم الموقر الذي لا ينوي الاكل خير للبلاد والعمل لمنفعتها ولفائدتها

سلطى باشا الابراهيم - اعرض على مسامع اعضاء المحاس الكرام أن ما زرع في البلادمن

عادل بك

عادل بك - اقترح وضع ملحوظاتي في الرأي قبلا ·

وكيل الرئيس – تأجيل النظر بامر المشروع الذي نحن بصدده الى ان تتقدم المالية باحصاء عن عدد هو ً لا ً المراد استثنائهم فمن بوافق على اقتراح عادل بك فليرفع يده ?

فلم تحصل الاكثرية ورفض الاقتراح ·

وكيل الرئيس – احالته على اللجنة المالية ?

فرافق المجلس على احالة المشروع على اللجنة المالية ·

وكيل الرئيس — يقرأ قانون تدقيق وتحقيق الحسابات وليس له اسباب موجبة لانه وضع بناءعلى اقتراج المجلس الموقر

« فقرئ كما هو منشور في العدد ٣٠٠ من الجر يدة الرسمية »

وكيل الرئيس - هل لاحد الاعضاء الكرام كلام في هذا الموضوع ?

قاسم بك الهنداوي - الاسباب الموجبة ?

وكبل الرئيس — وضع مشروع هدا الفانون بناء على اقتراح كان اقره المجلس التشريعي الموقر لاجل تعيين صلاحيات هذه الدائرة اذ من المعلوم ان المادة «٥٦ »من القانون الاساسي ننص على « ان اصول م تعيين جميع الموظفين العمومين وعزلهم والتقسيمات الادارية لشرق الاردن ودرجاتها واسمائها رمنهاج ادارتها وصلاحية الموظفين والقابهم تعين بقانون » وكان اذاً لابد من وضع قانون لهذه الدائرة التي اقر وجودها بحكم قوانين الميزانيات الصادرة حتى اليوم .

وكبل الرئيس – اضع المشروع بالراي .

فوافق المحلس على احالته على لجنة القوانين .

سعيد بك المفتي – ارى ان الدائرة نفسها لاحاجة لنابها واغلب موظفيها من المستعارين غلغوها خير من بقائها

عوده بك – المشروع احيل الى اللحنة المالية .

وكبل الرئيس – فليقرأ مشروع قانون ننظيم ببغ المحول مع الاسباب الموحبة :

الاسباب الموجبة

بنا أنه رومي من الضروري وضع الاتجار بالكعول تحت المراقبة لمنع تهريبها واستيفاء الرسوم لجمر كية عنها بصرف النظر عن البلاد التي تستورد منها .

فلم تحصل على نتيجة والان عادل بك اثانا باقتراح جديد وهو ان نقوم موظفو الجمارك والزراعة مهذا الامر، الما موظفو الجمارك فمن الموسم كدانهم لايتمكنون من ذلك واما موظفو الزراعة فمن المضروري ان نبحث مع مديرهم في القضية وطالما الاسباب الموجبة الواردة غير مفصلة ارى ان نرجى النظر في القانون الى ان نقف على ملحوظات دائرتي المكوس والزراعة في هذا الشأن .

فوافق المجلس على ذلك

وكيل الرئيس – فليقرأ مشروع تعديل قانون الجمارك والمكوسمع الاسباب الموجبة

- الاسباب الموجبة -

تةرأ المادة (١٢) الآن كما يلي -

- تستوفى الرسوم المبينة في التغريفة عن جميع البضائع المستوردة من بلاد غيرسور ياوفلسطين مواء اكان استيرادها للامارة رأسًا ام بطريق التوسط (الترانسيت) وتستثنى من ذلك معصولات الحجاز ونجد -

قد لوحظ من احكام المادة ١٣ من الفاق حدة ان محصولات نجد والحجاز غير مستثناة تماما قد لوحظ من احكام المادة ١٣ من الفاق حدة ان محصولات نجد والحجاز غير مستثناة تماما من الرسوم الجمر كية الا فقط بقدر مايدخل منها شرق الاردن بطريق التوسط (الترانسيت) الى سوريا وان الغرض من هذا المشروع هو تصحيح الخطأ في القانون المتعلق بهذا الشأن ٠

قد صيغت المادة الجديدة بصورة بمكن معها تنفيذ احكام اي قانون قد يبرم في المستقبل مع ابة بلاد محاورة كما هو الان منتظر مع العراق دون ان مجتاج الى تشزيع جديد

« وقرئ مشروع القانون كما هو منشور في العدد « ٢٠٧ » من الجريدة الرسمية » ·

وكيل الرئيس – من يوافق على احالته الى اللجنة المالية فليرفع يده ·

فوافق المجلس على احالته على اللجنةالمالية

و كيل الرئيس – اظن اننا احلنا على مختلف اللجان مشار يع قوانين كا فية لتكون موضع حلستنا القادمة ·

فوافق المجلس على الاكتفا بذلك

وانفضت الجلسة

سكرتبر المعلس النشريعي عمر زكي التبغ هو لابتعدى صنف الهيشي المعلوم الذي لا يهتم بزراعته الاعشائر بني حسن و بعض من اهالي القرى ولاسمع ان احد من ارسي هذا الصنف من التبغ توفق لبيع تبغه بعشره جنيهات التي فرضها هذا القانون عليه كغرامة عندقصوره في تقديم البيانات المطلوبة لدائرة الجمارك ولا يخفي على مجلسكم العالي ان الاهالي كما قال الزميل عادل بك يجهلون القرائة والكتابة ولذلك اطلب رده ·

عوده بك - انا اوافق الزملاء على ماابدوه من المحاذير التي أهارض مصلحة الآهالي العدم وقوفهم على القرائة والكتابة الآان الاسباب التي اوجبت رفضه من قبل المجلس في المرة الاولى هي لانه كان مجتوي على مواد تفرض ضريبة معينة على زراع الدخان وكان قرار الرفض في محله الآان دائرة المكوس قد رجت من الحكومة الشروع بسن قانون للتمكن معه من احصاء التبغ اما ماتفضل به الزميل عادل بك من ان الاحصاء يجب ان يحصل من قبل موظفي المكوس والزراعة في المقاطعات فلا يخلو من محاذير تضر بالخزينة حيث اذا كافناهانين الدائرتين بالقيام بمثل ذلك طلبتا من الحكومة تزبيد عدد موظفيها لتمكنا من العمل المطلوب منها و باحالة هذا المشروع على المناف القوانين مع ملاحظة ماابدوه بعض الزملاء من المحاذير ومراعاة حالة البلاد الاقتصادية تحصل الفائدة المطلوبة ،

قاسم بك الهنداوي — ان البحث في اضرار مشروع القانون مادة فمادة ليس هو من صلاحيتنا الآن بل هو من صلاحية لجنة القوانين التي ستدرسه درساوافيا ان الغرض الوحيد من وضعه موضع البحث الان هو رد او قبول هذا القانون وظالما اوضح الزميل عادل بك محاذير قبول هذا القانون وطلب رفضه وعدم احالته على اللحنة المختصة فالي اشاطره في رأيه واطلب رفض المشروع المذكور متري باشا الزريقات - الا اعتقد ان تطبيق هذا القانون هو ضرر محض على الاهلين وان مايسمونه تبغا هو في الحقيقة حشيشاً ليس الا وكانت الحكومة التركية ارادت ان فأخذ ضريبة على هذا الصنف من التبغ ولكن الاهالي كانواشكوا للنظارة ذات الصلاحية وقتئذ وقامت النظارة على هذا العبن عن تطبيق فكرتها المشار اليها في التحقيق فشت لديها ان هذا التبنغ لا يجتلف عن الحشيش فعدات عن تطبيق فكرتها

ومع هذا فانما يزرع من السبخ الهيشي في الوقت الحاض لايتجاوز زراعة دونم واحد من الارض او أقل لكل مزارع او عشيرة في اراضوعر ية وجبلية لايستفاد منها .

وكيل الرئيس – كما قال عوده بك ان المحلس السابق رفض القانون لانه كان بحتوي على مادة تفرض ضريبة على كل دونم من الاراضي المزروعة تبغًا وقدارادت الحكومة حبنئذان تخصل على الحصاآت بالط ق الادارية فطلبت من المتصرفين وقائمي المقام لتكايف القرى باعطاء الجداول.